

Distr.: Limited  
26 April 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(ب) من جدول الأعمال

عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية مستدامين وشاملين للجميع

### المائدة المستديرة الثالثة

تعزيز جميع أشكال التعاون والشرابة من أجل التجارة والتنمية،  
بما يشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان  
الجنوب والتعاون الثلاثي

### الأونكتاد الثالث عشر

المعقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- افتتح الأمين العام للأونكتاد أعمال المائدة المستديرة. وكان مقررها وزير المؤسسات العامة والسياسات العلمية والتعاون الإنمائي المكلف بشؤون سياسات المدن الكبرى في بلجيكا. وتألف الخبراء المشاركون في المائدة المستديرة من وزير التجارة الخارجية في كوستاريكا، ووزير التجارة والصناعة في غانا، ووزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، وكبير سكرتيري البرلمان لشؤون وزارة الخارجية في سنغافورة، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومدير المنظمة الدولية للفرانكوفونية، ورئيس مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والرئيس الفخري للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية، ورئيس ومؤسس منظمة طلال أبو غزالة، والأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

٢- اقترح الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الاستهلالية مجالات يمكن فيها تقوية الشراكات بين التجارة والتنمية من أجل تعزيز النمو المستدام والشامل للجميع. وشملت هذه المجالات ما يلي: (أ) العمل الإقليمي الإنمائي الذي يجري فيه الترويج لتحرير الوصول إلى الأسواق بالتوازي مع تعزيز ما يكمل ذلك من سياسات وتدابير ومؤسسات؛ و(ب) اتفاقات التجارة الحرة المعقودة بين الشمال والجنوب والمصممة أيضاً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و(ج) التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وضم أقل البلدان نمواً إلى هذا الاتفاق؛ و(د) شراكات وضع المعايير في مجالات مثل سياسات المنافسة الإقليمية أو معايير الزراعة الحيوية؛ و(هـ) الاستثمار المسؤول والمستدام؛ و(و) زيادة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣- وكانت مداولات المائدة المستديرة مفعمة بالحيوية ومنتسعة النطاق. وقد أشارت إلى وجود نطاق واسع من النهج تجاه التعاون الدولي والشراكات من أجل التجارة والتنمية، في مجالات من بينها تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ويجري الترويج لمعظمها عن طريق الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وعن طريق مبادرات وبرامج التعاون المتصلة بالتجارة المصطبغة بطابع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي. وعلى الرغم من أن العلاقات التجارية الدولية تختلف اليوم كثيراً عما كانت عليه في السابق وأنها لا تتفق مع المقتضيات المعيارية للنظريات الاقتصادية، فقد أكد تأثير الأزمة العالمية على ضرورة إجراء تحول نموذجي في وضع السياسات التجارية والمفاوضات التجارية في سبيل تناول قضايا القرن الحادي والعشرين. ونتجت عن هذا التبادل للأفكار ثلاثة مستويات من القضايا.

٤- أولاً، جرى التأكيد على المستوى المحلي، وبخاصة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، وعلى الأخص في إنتاج المنتجات ذات القيمة المرتفعة والتجار بها، مع عدم الاكتفاء بالمكونات المنخفضة القيمة. ويتغير حالياً التقسيم الدولي للعمل الذي كانت تقوم عليه العلاقات التجارية في السابق حيث كانت البلدان المتقدمة توفر السلع النهائية وكانت البلدان النامية توفر المواد الخام. فقد مكّنت سلاسل القيمة العالمية البلدان النامية من الدخول في التجارة والإنتاج على المستوى العالمي. وبعد أن أصبحت السلع الوسيطة تشكل الآن أكثر من ٤٠ في المائة من التجارة العالمية، فقد صارت تمثل نقطة دخول جذابة تنفذ منها البلدان النامية إلى التجارة العالمية في السلع المضافة للقيمة. ومن الأمثلة على ذلك نجاح كوستاريكا في النفاذ إلى صناعة الرقائق الإلكترونية الدقيقة. وهكذا، تمثل التحدي الذي تواجهه الحكومات في استحداث سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تيسير مثل هذا التحول إلى أنشطة تضيف قيمة أعلى. ويمكن أن يتضمن ذلك الأنشطة المتصلة بتنمية رأس المال البشري، والتغيير التكنولوجي، والقدرات التنافسية. كما أن وضع السياسات التجارية في المستقبل يجب أن يكفل التماسك الإيجابي مع سياسات التنمية الأخرى لكي يكون له تأثير مستدام على النمو والتنمية. وينبغي أن يستند هذا الأسلوب في وضع السياسات إلى تحليل

من واقع التجربة وإلى مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة. وجرى التأكيد على المستوى الأكمل من إدماج القطاع الخاص، ويشمل ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية وضع السياسات التجارية وتوطيد الظروف التي تمكن من تنمية القطاع الخاص. كما جرى التشديد على إشراك العمال المنظمين ومنظمات المجتمع المدني كشركاء في تصميم السياسات التجارية.

٥- ثانياً، جرى التأكيد على المستوى الإقليمي بوصفه أيضاً خطوة وسيطة في اتجاه التكامل القاري، كما تسعى أفريقيا إلى ذلك، وفي اتجاه تحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتتضمن الأمثلة على ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرهما من الكيانات القادرة على تسريع التأثير الإنمائي. وكانت هذه الكيانات بمثابة حجر الزاوية الذي مكّن اقتصادات أصغر من دعم تنوعها الاقتصادي عن طريق التجارة مع البلدان ذات المستويات المماثلة من التنمية، قبل أن تزيد من فتح اقتصاداتها أمام التجارة مع اقتصادات أوسع وأكثر تنوعاً. غير أنه ينبغي ألا يقتصر تركيز التكامل الإقليمي على تحرير التجارة عن طريق الاتفاقات التجارية والاتحادات الجمركية. بل ينبغي لهذه الاقتصادات، لكي تعزز التكامل وتحقق التنمية المستدامة، أن تتصدى أيضاً لبناء الهياكل الأساسية، ورأس المال البشري، والتكامل المالي، والتكنولوجيا، والاستثمار. ولا بد من اتباع نهج شامل موجه نحو التنمية إزاء التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي، ولا سيما في الشراكات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية مثل المفاوضات على الشراكات عبر المحيط الهادئ. وشكلت أيضاً اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجاري التفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ مثلاً على الترتيبات الداعمة الممكنة. غير أن التفاوض عليها لا يزال يواجه صعوبات نظراً للافتقار إلى اتفاق على إدراج أحكام تدعم التنمية والتنوع. ولا بد من إيلاء المقاصد الإنمائية أولوية أكبر من تلك التي حصلت عليها في السنوات الأخيرة.

٦- وعلاوة على ذلك، وفي ظل النمو البطيء الذي أصاب العديد من البلدان المتقدمة، وفي تناقض مع النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان النامية التي تنمو بطريقة ديناميكية، ظهرت فرص جديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي اغتنامها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إعداد اتفاق تجاري حصري بين جميع دول مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ. كما أن تراكم الثروة المالية في العديد من بلدان الشرق يمكن أيضاً من بحث سبل التعاون بين الجنوب والشرق وتعزيزه. وهذا التعاون يكمل التجارة والتعاون بين الشمال والجنوب، اللذين لا يزالان مهمين بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

٧- ثالثاً، جرى التأكيد على المستوى المتعدد الأطراف. فالثنائية في التجارة في سبيلها إلى أن تصبح فلسفة عفا عليها الزمان، ولا سيما في إطار نموذج الإنتاج والتجارة القائم على سلسلة القيمة العالمية والسائد في أيامنا هذه. فالقضايا التجارية التقليدية تجاوزتها حالياً أشكال

جديدة من الحماية في صورة تدابير غير تعريفية. ولا يزال يجري تناول الإعانات في مجال الزراعة أو صيد الأسماك بفعالية. ولعل أفضل طريقة لتناول هذه التحديات هي اتباع النهج المتعدد الأطراف. فكما هي الحال على الصعيد الإقليمي، يرجع بعض السبب في توقف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة، التي عُقدت تحت رعاية منظمة التجارة العالمية، إلى انعدام التقدم في الترويج للأولويات الإنمائية. ولا يزال إدماج البعد الإنمائي بالكامل في المفاوضات التجارية يشكل تحدياً رئيسياً. كما أن من المهم الحفاظ على دور منظمة التجارة العالمية كحاجز لصد الحمائية، ومواصلة بذل الجهود الرامية إلى اختتام مفاوضات جولة الدوحة. ومن القضايا الأخرى ذات الصلة الرامية إلى تعزيز التجارة الدولية التركيز على قضايا تمويل التجارة، وقضايا تيسير التجارة، والاستثمار، والخدمات.

٨- وأكدت من جديد أصدقاء المداولات التي دارت حول المائدة المستديرة الدور المستمر الذي يضطلع به الأونكتاد كمنتدى للحوار السياساتي المفتوح بشأن القضايا الموضوعية للتجارة والتنمية، ومركز للمعارف والموارد يكفل تبادل الأفكار والخبرات، وأرضية لإيجاد الحلول البديلة.